مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ١١

المظاهر اللاأخلاقية في ظل التطور العصري: دراسة تحليلية لأسبابها وآثارها وسبل مواجهتها

محمد نواف فياض

وزارة التربية العراقية/ المديرية العامة لتربية الانبار

البريد الإلكتروني Email : mohammadnawaf303@gmail.com

الكلمات المفتاحية: المظاهر اللاأخلاقية، التطور العصري، اسباب المظاهر اللاأخلاقية، الاثار الاجتماعية.

كيفية اقتباس البحث

فياض، محمد نواف ، المظاهر اللاأخلاقية في ظل التطور العصري: دراسة تحليلية لأسبابها وآثارها وسبل مواجهتها،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:١١ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Immoral manifestations in the context of modern development: An analytical study of their causes, effects, and ways to confront them

Assistant Professor: Mohammad Nawaf Fayyadh
Iraqi Ministry of Education / Anbar Education Directorate

Keywords : unethical manifestations, modern development, causes of moral decay, social impacts**.**

How To Cite This Article
Fayyadh و Mohammad Nawaf, Immoral manifestations in the context of modern development: An analytical study of their causes, effects, and ways to confront them,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2026,Volume:16,Issue 11.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

In light of the social transformations and modern technological developments of this era, which have led to significant changes in the values and behaviors of society in general, and youth in particular, these transformations have resulted in the emergence of new unethical practices in Iraqi society or the evolution of previously existing unethical practices to more complex levels. This study addresses the main reasons behind these phenomena, including individual, social, economic, and political factors, and examines their impacts on contemporary economic, social, technological, and environmental domains. A detailed analysis of the repercussions of these practices is provided, both at the individual and societal levels, through the use of a descriptive-analytical approach. Additionally, this study reviews methods of confrontation and ways to mitigate these phenomena by enhancing the moral education of Iraqi society and activating the role of educational institutions through the enforcement of deterrent laws against unethical practices, as well as instilling values of honesty, integrity, and transparency in interactions.

The study also discusses the anticipated changes in the value systems of society and the role of technology in promoting ethics in the future.

The analyses presented in this research indicate that the ethical challenges facing contemporary societies require multidimensional approaches—ones that rely on the interplay between individuals, institutions, and public policy. Furthermore, rapid social and technological changes necessitate a re-examination of traditional value systems, urging the adoption of an ethical framework that is more flexible and capable of adapting to new contexts. It is essential that all educational and media institutions work to foster ethical awareness among individuals, with a particular focus on instilling values of integrity and responsibility from an early stage.

الملخص

في ظل التحولات الاجتماعية والتطورات التكنولوجية الحديثة التي نعيشها اليوم في العصر الحديث والتي بدورها أدت الى تغيرات كثيرة في قيم وسلوكيات المجتمع بشكل عام، والشباب بشكل خاص، وهذه التحولات أدت إلى ظهور ممارسات لا أخلاقية جديدة في المجتمع العراقي أو تطور الممارسات غير الأخلاقية التي كانت موجودة سابقاً إلى مستويات أكثر تعقيدًا، تتناول هذه البحث الأسباب الرئيسية التي ادت لهذه الظواهر، بما في ذلك العوامل الفردية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومدى تأثيراتها على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحديثة والبيئية، كما تم تقدم تحليلاً مفصلاً للآثار المترتبة على هذه الممارسات، سواء على المستوى الفردي أو المجتمعي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كذلك يستعرض هذا البحث طرق المواجهة وكيفية الحد من هذه الظواهر، ويتم ذلك من خلال تعزيز التربية الأخلاقية للمجتمع العراقي، وتفعيل دور المؤسسات التربوية، من خلال فرض القوانين الرادعة للممارسات غير الاخلاقية، وترسيخ قيم الصدق والأمانة والوضوح في التعامل، كذلك تتناول البحث التغيرات المتوقعة في المنظومات القيمية للمجتمع وما هو دور التكنولوجيا في تعزيز الأخلاق في المستقبل.

تشير التحليلات الواردة في هذا البحث إلى أن التحديات الأخلاقية التي تواجه المجتمعات المعاصرة تطلب مقاربات متعددة الأبعاد تعتمد على التفاعل بين الفرد والمؤسسات والسياسات العامة، وان التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة تفرض علينا إعادة النظر في المنظومات القيمية التقليدية وتبني إطار أخلاقي أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع السياقات الجديدة، ومن الضروري أن تعمل كافة المؤسسات التربوية والإعلامية على تعزيز الوعي الأخلاقي لدى الأفراد، مع التركيز على غرس قيم النزاهة والمسؤولية منذ مراحل مبكرة.

المقدمة:

اننا نشهد تحولات وتطورات كبيرة في هذا العصر في كل المجالات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، والتي ادت إلى تغييرات كبيرة في القيم والمعتقدات والسلوك العام لكل من الأفراد والجماعات، لقد أدت هذه التحولات بشكل مباشر أو غير مباشر بظهور ظواهر غير أخلاقية جديدة لم نلاحظها من قبل في مجتمعنا، أو إعادة ظهور أنماط غير أخلاقية معقدة بشكل متزايد بما يتماشى مع النماذج التكنولوجية الحديثة، ومن العوامل الاساسية التي أسهمت في ظهور هذه الظواهر عدم التنسيق أو التعاون بين المؤسسات كافة التربوية والقانونية وغيرها، مما أدى إلى عدم القدرة على وضع وتنفيذ معايير أخلاقية متماسكة من شأنها أن تساعدنا في رصد للممارسات غير الاخلاقية، مما يضمن لنا تحقيق الامتثال للمعايير والقوانين من قِبل جميع الأطراف، ومن المهم لنا الاعتراف بأن هذا التناقض في المعايير، خصوصاً في المجالات المهمة مثل الأخلاقيات، يجعلنا غير قادرين على إجراء مقارنات موضوعية وعدم قدرتنا على مساءلة الأطراف المسببة في المظاهر اللا اخلاقية محلياً ودولياً، ومع هذا التطور المتسارع في التقنيات الحديثة وظهور الذكاء الاصطناعي المتطور تزداد المشكلات الأخلاقية وتصبح اكثر تعقيداً، إذ تصبح الممارسات اللاأخلاقية أكثر تنوعاً وخطورة، ويجب علينا ان نقوم بوضع إطار أخلاقي صارم لتطوير هذه الأنظمة المجتمعية بحيث يرتكز هذا الاطار بشكل واضح على القيم الإنسانية، مع إعطاء الأولوية لمبادئ الشفافية والمساءلة وحماية الخصوصية، فهذه القيم المهمة لا ينبغي لنا أن نطرحها كشعارات عامة، بل يجب أن نطبقها في مجتمعاتنا كركيزة عملية للتقليل من الأضرار وضمان مصلحة جميع افراد المجتمع، ومع ذلك، فإننا سنواجه تحدياً في دمج قيم المجتمع وذلك للتنوع الثقافي والسياسي والديني بين افراد المجتمع، كذلك بسبب الاختلاف في تفسير وفهم الجوانب العملية لحقوق الملكية والقيمة في المجتمع لان مجتمعاتنا متعددة الثقافات، ولكي نواجه هذه المظاهر اللاأخلاقية في المجتمع يتطلب منا نهجاً متكاملاً متعدد المستويات: فعلى المستوى التشريعي: يجب سن قوانين ولوائح صارمة تقلل من الممارسات غير المشروعة، وتغير سلوك الافراد المخالفين في هذا المجال، اما على مستوى مؤسسات الدولة يجب اعتماد برامج تدريبية، وتوفير حوافز لتعزيز السلوك الأخلاقي، مع مراقبتنا لأداء المؤسسات بشكل مستمر من اجل ضمان التزامهم بالمعايير الاخلاقية، كذلك على المستوى الفردي يتوجب علينا رفع الوعي المجتمعي وتشجيع الاستخدام الصحيح والايجابي للتقنيات الحديثة ، وبذلك يصبح التعامل مع الانحرافات اللاأخلاقية في ظل التطور العصري أكثر فعالية، مما يضمن توظيف هذه التقنيات لخدمة الإنسان بدلاً من الإضرار به، ولا يمكن اصلاح المؤسسات العامة ما لم يبدأ

كل فرد منا بإصلاح نفسه اولاً، وهذا ما أكده وحث عليه ديننا الحنيف كما في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ ، فالإصلاح يجب ان يبدأ من الفرد بعد ذلك يكون على مستوى المؤسسات عامة ويتم ذلك من خلال التذكير بالمسؤولية التي حثنا عليها نبينا صلى الله عليه وسلم حيث قال «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»(مسلم. ١٨٢٩)، اذا اهم طرق الإصلاح والالتزام بالمعايير الأخلاقية يتم من خلال الالتزام بتعاليم الإسلام ، لان من الأمور التي جاء بها الإسلام هو اصلاح الفرد والمجتمع، فإصلاح الفرد يكون بتربية النفس على الفضائل، وضبط السلوك، وإصلاح المجتمع من خلال العدالة والمساواة، والقوانين والاحكام مثل الحدود، والمعاملات واحكام الاسرة وغيرها.

١.مشكلة البحث:

في عصرنا الحالي الذي يتصف بالتطور التكنولوجي المتسارع والتغيرات الاجتماعية والثقافية الجذرية، تظهر لنا كل يوم تحديات أخلاقية جديدة وتزداد أشكال الفساد القائمة في المجتمعات، وإن فهم هذه الظاهرة المعقدة والتي تتضمن عدة مظاهر من الانحلال القيمي، يتطلب منا تحليلًا عميقًا للعوامل المسببة ومدى تأثيراتها، ووضع حلول فعالة للحفاظ على تماسك المجتمعات وقيمها الأصيلة، ومع تزايد اعتمادنا على التكنولوجيا الحديثة واصبحت هناك أهمية كبيرة للجانب المادي، أصبحنا عرضة لانتشار ممارسات لا أخلاقية مثل الرشوة، الفضائح المالية، النصب، والتعدي على حقوق الاخرين، هذا الوضع يؤدي إلى تراجع القيم وفقدان الثقة بين الأفراد، خاصة في ظل ضعف الرقابة الأخلاقية وتراجع التمسك بالقيم الدينية والاجتماعية.

وتتمحور مشكلة المظاهر اللا اخلاقية في عصرنا الحديث حول كيفية تأثير التطور العصري الحالي، بتحدياته وفرصه، على النسيج الأخلاقي للمجتمعات، وهذه التحديات ليست مجرد مشكلة فردية، بل هي ظاهرة مجتمعية تدخل في كافة المستويات من العلاقات الفردية إلى المعاملات الاقتصادية والسياسية.

ويمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسية كالتالي: ما مظاهر الانحلال اللاأخلاقي في ظل التطور العصري، وما العوامل التي تسهم في تشكيلها وآثارها على المجتمع والفرد؟

٢.أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث الحالي من خلال تسليط الضوء على المظاهر اللاأخلاقية في ظل التطور العصري، لإنها تمثل لنا تحديًا معقدًا ومتعدد الأوجه يهدد قيمنا ومبادئنا المجتمعية، وذلك

من خلال دراسة هذه الظواهر، وتحليل أسبابها، وكشف الحلول الممكنة، ويساهم هذا البحث في توفير طرق لتعزيز النسيج الأخلاقي للمجتمع، كما يوضح البحث الحالي دور الأسرة، والمؤسسات التعليمية والدينية، والتشريعات، والتكنولوجيا في بناء وقاية أخلاقية قوية، ما يسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي، وقدرتنا على مواجهة التحديات الرقمية الحديثة .

٣.أهداف البحث:

١.دراسة وتحليل المظاهر اللاأخلاقية التي تظهر في مجتمعاتنا نتيجة التطور الحاصل في العالم المعاصر من التكنولوجيا والتعليم ووسائل الاعلام وغيرها

٢.تحديد ما هي العوامل المسببة لهذه المظاهر، بما في ذلك العوامل الأسرية، التعليمية، الثقافية، والتكنولوجية.

٣.تقييمنا لآثار المظاهر اللاأخلاقية على الأفراد والمجتمع، وما هو تأثيرها على القيم الاجتماعية والأخلاقية.

٤.تحليل ما هو دور المؤسسات المختلفة (الأسرية، التعليمية، الدينية، والتشريعية) في مواجهة التحديات الأخلاقية الناتجة عن التطور العصري في كافة المستويات.

٤.تحديد المصطلحات:

المظاهر اللاأخلاقية: المظاهر غير الأخلاقية "هي أفعال أو مواقف تعكس خروجًا عن المعايير الأخلاقية، وغالبًا ما تتميز بسلوكيات غير متوازنة مثل الغضب والكذب والانتقام والكراهية والأنانية، مما يؤدي في النهاية إلى المعاناة والإيذاء في الصراع البشري" (Ahmed & Mahmood, 2023).

كذلك تعرف "هي السلوكيات التي تنتهك الأعراف الاجتماعية والمعايير الأخلاقية، وغالبًا ما تؤدي إلى استجابات عاطفية وعقلانية من الأفراد. يمكن أن تؤدي هذه الأفعال إلى الغضب العام والمناقشات الأخلاقية وتراجع الثقة الاجتماعية والمعاملة بالمثل" (Yan, 2014).

التطور العصري: مفهوم التطور الحديث يكون متعدد الأوجه، فهو متجذر في الانقسامات التاريخية والاحتياجات المجتمعية المتطورة، وهو يشمل النمو الاقتصادي والتكيف السياسي والاعتبارات الأخلاقية، مما يعكس التقدم والتحديات، وظهر التطور الحديث للتنمية في أواخر القرن الثامن عشر، متأثرًا بالمفاهيم السابقة للحضارة والتقدم، ومنذ ذلك الحين تم تشكيله من خلال العديد من الأزمات.

ويمكن تعريفه: "هو مفهوم يركز على كيفية تكيف المجتمعات مع التغيرات السريعة مع تحقيق أهدافها، وهي تشمل النمو الاقتصادي، الذي يحسن مستويات المعيشة، والتنمية السياسية، التي تنطوي على تكييف المؤسسات الحكومية لتلبية الاحتياجات المجتمعية " (Nester, 2010).

٥.منهجية البحث:

يعتمد البحث الحالي على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف رصد الظواهر المختلفة المتصلة بالمظاهر اللاأخلاقية، ومن ثم تحليل الاسباب والعوامل المؤثرة فيها، وكذلك تقييم آثارها ونتائجها على المجتمع أو الظواهر المرتبطة بها، ويتيح هذا المنهج فهمًا أعمق للتفاعلات والعلاقات بين مختلف المتغيرات، كما يساعد في تحديد الاتجاهات العامة والتغيرات المحتملة في المستقبل، بالإضافة إلى ذلك يستعين البحث بـ الدراسات السابقة، والتقارير الصادرة عن المؤسسات المختصة، كوسائل لجمع البيانات الموثوقة والدقيقة، وهذا يُسهم في تقديم صورة موضوعية ومدعمة بالأدلة ويُمكّن الباحث من مقارنة النتائج الجديدة بما توصلت إليه الدراسات السابقة، مما يزيد من مصداقية البحث ويعزز القدرة على تفسير الظواهر بشكل علمي ومنهجي .

الإطار النظري:

تعريف السلوكيات اللاأخلاقية:

تتعدد التعريفات للسلوكيات اللاأخلاقية ولكن جميعها تدل على معنى واحد وهو مجموعة من الأفعال أو الممارسات التي تصدر من الافراد وتنتهك معايير وقيم المجتمع المتفق عليها ضمن سياق اجتماعي، سياسي أو اقتصادي معين، إذ تؤدي هذه الانتهاكات إما إلى إضرار مباشرة بفرد أو بجماعة، أو إلى فقدان الثقة في المؤسسات والعلاقات الإنسانية، وهذه السلوكيات تتجسد في المجتمع بأشكال مختلفة على سبيل المثال: الرشوة، والاحتيال، عدم احترام الاخرين، والإهمال المتعمد للواجبات المهنية، انتهاك خصوصيات الاخرين، أو استغلال الأفراد في بيئة العمل (Kozlovskyi, & Bezrukova 2022)، وهذه السلوكيات لا تكون على مستوى الافراد فقط، بل تكون على مستوى المؤسسات، وتبرز من خلال تجاوز القوانين أو الاحتيال عليها بهدف للحصول على المكاسب الشخصية على حساب مصالح الناس وهذا يظهر في جميع مؤسسات الدولة، (Nair, Donohue, Cooper, & Prajogo ,2025)، وهذه المظاهر لا يكون تأثيرها على المجتمع الحالي فقط، بل يمتد تأثيرها ليشكل عبئاً طويل المدى على المجتمع والاجيال اللاحقة، من خلال تبني الأجيال اللاحقة لهذه الممارسات، فيكون جيل لا يتحمل المسؤولية، لا يبالي بمصلحة مجتمعه، وعند دراستنا للمظاهر اللاأخلاقية لا يمكننا نعزل البعد الأخلاقي عن الإطار القانوني والسياسي الذي تعمل فيه المنظمات والأفراد، فالدولة تضع

التشريعات واللوائح التي تحدد الإطار السياسي والتشريعي الذي تُدار فيه السياسات الاقتصادية والاجتماعية، مما يخلق حيزًا يسمح بسلوكيات أخلاقية أو غير أخلاقية تبعاً لصرامة تنفيذ القوانين، ومدى فعالية الرقابة على المؤسسات من قبل الجهات المختصة (Lašáková & Remišová,2020)، وأن أي خلل في مستوى من المستويات الأخلاقيات المؤسسية الثلاثة (المستوى الفردي، المؤسسي، والمجتمعي) يؤدي دائماً إلى خلل ينعكس على باقي المستويات الاخرى، وتبرز لنا خطورة السلوكيات اللاأخلاقية عندما ترتبط هذه السلوكيات بمؤسسات تؤثر على المجتمع بشكل كبير مثل تطور مواقع التواصل الاجتماعي، والتطور الكبير جداً في الذكاء الاصطناعي.

ولكي نخلق مجتمع متماسك يطبق القوانين المستمدة من القران والسنة لا بد من الالتزام بتعاليم الإسلام فان تشريعاته، وكافة تنظيماته، لن نجد له مثيلا في تناسق نظمه وتشريعاته، وانسجام تعاليمه، والنظام الاجتماعي . كأحد أنظمة الإسلام . غايته إيجاد المجتمع المتكامل في جميع جوانبه، المحقق لرضا ربه، المستحق لسعادة الدارين.. وذلك بأن يكون مجتمع المسلمين مجتمعا نظيفا في كل جوانبه، بعيدا عن الفواحش في كل زواياه، سليما من الآفات خالياً من المنكرات، فإن وقع شيء من ذلك فينبغي أن يكون شذوذا عن الأصل، محارَبا من كل أفراد ومؤسسات المجتمع المسلم، ولا يمكن للمجتمع أن يبلغ هذا المبلغ إلا إذا تحمل كل فرد فيه مسئوليته، ولذلك كانت المسؤولية مشتركة بين أنظمة الدولة وقياداتها وأصحاب التوجيه فيها، وبين أفراد المجتمع باختلاف مناصبهم وأقدارهم، ولقد حث القرآن أفراد المجتمع على السعي في إصلاحه ونهاهم عن الإفساد فيه فقال سبحانه وتعالى: {وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان}، وقال سبحانه: {ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها) [الأعرف: ٥٦]. وأخبر أن هذه صفة المؤمنين اللازمة لهم: {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ [التوبة:٧١]. والإصلاح في السنة: جاء في السنة أحاديث كثيرة تقرر مسئولية الفرد عن إصلاح المجتمع، وأوضحها وأشهرها ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري قال: سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «**مَن رأى مِنكُم مُنكرًا فليغيِّرهُ بيدِهِ، فإن لَم يَستَطِع فبلسانِهِ، فإن لم يستَطِعْ فبقَلبِهِ. وذلِكَ أضعَفُ الإيمانِ**». فالمسلم يسعى ما أمكنه لدفع الشر ومنعه وتغييره طاقته، فإن لم يقدر على إزالته كرهه بقلبه، ولم يرض عنه، ولم يقبل به؛ وهذا وإن كان أضعف الإيمان إلا أنه لازم؛ لأن كراهية المنكر هي أولى منازل السعي لإنكاره متى أمكن ذلك، فإن لم يتمكن كان قد أدى ما عليه، لذا إذا أردنا الصلاح وتماسك المجتمع والالتزام

بالأخلاق علينا اتباع المنهج الاسلامي الذي جاء به رسولنا صلى الله عليه وسلم ونتجنب نواهيه.

مفاهيم الاخلاق في الفكر الانساني:

يمكننا وصف مفاهيم الأخلاق في الفكر الإنساني بإنها عبارة عن منظومة معقدة ومتداخلة من القواعد والمعايير التي تم وضعها من اجل ضبط السلوك البشري، وتحديد ما هو السلوك المقبول والسلوك غير المقبول في إطار ديني، واجتماعي وثقافي محدد، ويرى البعض ان جذور هذه المفاهيم تمتد إلى الفلسفة القديمة، إذ يُنظر إلى الأخلاق الانسانية بإنها فرعاً من فروع الفلسفة تهتم بدراسة المبادئ والمعايير الإنسانية التي تقوم عليها الأحكام حول الخير والشر، والصواب والخطأ، فمن خلال هذا الفهم يمكننا وضع الأساس لفكرة أن الأفعال الإنسانية تتم وفق منظومة قيم ومعتقدات تستند إلى أعراف المجتمع ومعاييره حسب نوع المجتمع – فمجتمعنا الاسلامي يستند في معتقداته وقوانينه على القران والسنة – وهذا ما يجعل الأخلاق مرتبطة بشكل مباشر بالبيئة الثقافية والاجتماعية التي ينشأ فيها الفرد، كما أن المعاجم والدراسات الأكاديمية المختلفة بينت لنا بأن الأخلاقيات ليست مجرد تأملات نظرية وفلسفية، بل هي فن صياغة معايير للسلوك الانساني وإصدار أحكام أخلاقية على أساسها، من خلال الاستناد إلى مبادئ عامة كالحقوق الشخصية، والعدالة الاجتماعية، والمنفعة الشخصية والمجتمعية، وعليه يمكن ان نفهم الأخلاق كنظام معياري ينظم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمعات المختلفة بحيث يتحكم في أفعالهم ويوجه تعاملاتهم اليومية، وبناءً على ذلك، تصبح دراسة الأخلاق بمثابة تحليل للركائز التي تضبط القرارات الأخلاقية وتحدد مدى التزام الأفراد بقيم المجتمع، وهنا يظهر لنا بوضوح البعد الجماعي للأخلاق، إذ تُعرف أيضًا بأنها مجموعة من القيم المعيارية المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد والتي يتم استخدامها من اجل الحكم على سلوكيات أفراده، هذه القيم تحدد لنا الحد الأدنى المقبول من السلوك الانساني الذي ينبغي على الفرد الالتزام به من اجل ان يصبح عضواً صالحاً ومقبولا داخل مجتمعه، يشير هذا التعريف إلى العلاقة الكلية بين المسؤولية الشخصية والانضباط الذاتي للفرد ، وبين الأطر التنظيمية الخارجية مثل القوانين والمعايير الاجتماعية، ونظراً لأن الأخلاق تهتم بتفسير مفاهيم معينة مثل الفضيلة والرذيلة، الحق والباطل، والمسؤولية وعدم المسؤولية، الخير والشر فإن دراسة هذه المفاهيم تتطلب منا التحدث عن طبيعة هذه القرارات والتوجهات الشخصية للأفراد خصوصاً عند مواجهة مواقف تستدعي منا الاختيار بين مسارات متناقضة (Jamiu & Bello, 2012)، وان هذه القرارات تختلف باختلاف الخلفيات الثقافية والدينية والسياسية للأفراد والمجتمعات، وهذا يكسب المفهوم طابعاً نسبياً ينعكس في تنوع

الأنظمة الأخلاقية عبر التاريخ، وتاريخيا فإن مفهوم الأخلاق يرتبط من الناحية اللغوية بكلمة "ethos"الإغريقية التي تعني العادة أو الطبع أو الشخصية، وهي تعكس الجذور الثقافية والاجتماعية للفكر الأخلاقي عند الإغريق، أما مصطلح "morality" فهو مشتق من الكلمة اللاتينية "mos" "moris, التي تعني أسلوب الحياة أو السلوك الانساني الملتزم بالعادات والتقاليد، وهذا يعكس لنا الفرق الجوهري واللغوي بين هذين المصطلحين اتجاهاً فكرياً لفصل التأصيل الفلسفي للأخلاق عن تجلياتها العملية والسلوكية في الحياة اليومية، ويرى بعض الباحثين أن السلوك الأخلاقي المهني لا يمكن عزلها و يصعب عزله تماما عن المعايير العامة للمجتمع التي ينتمي إليها الفرد (Necić, 2021)، اما في مجتمعاتنا الإسلامية فالأخلاق هي جمع خُلق، والخُلُق- بضمِّ اللَّام وسكونها- هو الدِّين والطَّبع والسَّجيَّة (وهو ما خلق عليه من الطَّبع) والمروءة، وحقيقة الخلق أنَّه لصورة الإنسان الباطنة، وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصَّة بها بمنزلة الخلق لصورته الظَّاهرة وأوصافها ومعانيها (قاموس المحيط: ٨٨١)، وقال الرَّاغب: (والخَلق والخُلق في الأصل واحد، لكنَّ خصَّ الخَلق بالهيئات والأشكال والصُّور المدركة بالبصر، وخصَّ الخُلق بالقوى والسَّجايا المدركة بالبصيرة (الاصفهاني:٢٩٧).

أمَّا تعريفها شرعًا بأنَّها عبارة عن مجموعة المبادئ والقواعد المنظَّمة للسُّلوك الإنسانيِّ، الَّتي يحدِّدها الوحي؛ لتنظيم حياة الإنسان، وتحديد علاقته بغيره على نحو يحقِّق الغاية من وجوده في هذا العالم على أكمل وجه (يالجين: ٧٥)، اذاً الاخلاق في مجتمعاتنا الإسلامية تستند على القران والسنة في تنظيم حياتنا وسلوكياتنا في التعامل مع الاخرين.

التطور العصري ومظاهر التحول الاجتماعي:

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملفتاً ، بحيث لم تعد هذه التحولات تقتصر على النواحي الاقتصادية أو السياسية فحسب، بل امتدت ايضاً لتشمل المنظومات الثقافية والقيمية للمجتمعات، وأن هذا التطور العصري في جميع مجالاته وخصوصاً الجوانب التقنية والاتصالات قد لعب دوراً مهماً في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية وطرق التعامل بين الافراد، سواء كان هذا التعامل بين الأفراد انفسهم او بين المجتمعات، هذا الواقع الجديد أوجد فجوة وتضارب بين الإطار القيمي التقليدي للأفراد وبين متطلبات العصر الحديث (Oluwagbade & Akpan ,2023)، واستنادًا لذلك يصبح من الواضح أن التقدم التكنولوجي، على الرغم من الخدمات الكبيرة التي يقدمها، الا انه قد أجبر العديد من العوامل الاجتماعية على إعادة تقييم نظام القيم الذي كان سابقاً يعد بمثابة معيار للسلوك، وتظهر هذه التعديلات في كثير من الأحيان في أشكال مختلفة، ويشمل ذلك التحول الانتقال من التركيز على القضايا المحلية إلى القضايا العالمية، اذ تؤكد

بعض المؤسسات الفكرية على ان المعايير المحلية والخصوصية الثقافية تتفوق على المبادئ الأخلاقية العالمية (Kanık ,2023)، ففي هذا السياق، يكون تفسير السلوك والأعراف الأخلاقية والتقاليد من خلال الواقع المحلي للفرد والتاريخ الجمعي للمجتمع، مما يقود أحيانًا إلى ممارسات منها تقديم العلاقات الشخصية على المعايير الاجتماعية ، يُضاف إلى ذلك التغيرات الاجتماعية المترتبة على الانفتاح الثقافي وتطور وسائل الاتصال تركت بصماتها الواضحة على التعليم بكافة مؤسساتها، فقد أدى دمج المؤسسات التعليمية في الفضاء الأكاديمي العالمي إلى تحولات جذرية، أبرزها هجرة الكفاءات الأكاديمية والطلاب المتميزين نحو مؤسسات أجنبية، وظهور التبعية التعليمية تجعل بعض الجامعات الوطنية مجرد فروع تقدم برامج أساسية قبل الانتقال للدراسة بالخارج (Semenenko, al, et,2022)، تزامنت هذه الظاهرة مع الاعتماد الواسع للأدوات الرقمية في الإطار التعليمي، بما في ذلك السبورات الذكية، والمختبرات الرقمية، والطابعات ثلاثية الأبعاد وغيرها من الوسائل التعليمية والتي غيرت بشكل أساسي المنهجيات التي يتم من خلالها تعليم الأجيال المتعاقبة ومشاركتها في القيم الاجتماعية التقليدية؛ ومع ذلك، فإن هذه التحولات ليست تقنية أو تعليمية حصرية بطبيعتها، وفي مجال التجارة على وجه التحديد، كانت هناك تحولات أخلاقية كبيرة فيما يتعلق بممارسات المحاسبة وإدارة موارد الشركات، اذ تم توسعة المعايير والمسؤوليات المهنية للمحاسب لتشمل المقاييس الاجتماعية والبيئية بالإضافة إلى التدابير المالية التقليدية (Oluwagbade & Akpan ,2023).

فالتطورات الحديثة في جميع مجالاته، وبشكل خاص في المجال التكنولوجي والرقمي، لها تأثير مزدوج على القيم الاجتماعية، إذ تُساهم في تعزيز التواصل وتبادل المعرفة بين الافراد، لكنها في الوقت نفسه قد تخلق تحديات كبيرة، منها اندثار الأصالة، وانتشار المعلومات المضللة، وظهور فجوات كبيرة بين الأجيال يمكن للتطور أن يرفع درجة الوعي ويؤدي إلى التطور الاجتماعي، ولكنه قد يؤدي أيضًا إلى تغير في القيم الإنسانية الأساسية والتخلي من المبادئ العامة، وهذا يتطلب منا وضع أطر أخلاقية توجه التكامل بين التكنولوجيا والقيم الثقافية للأفراد وذلك لضمان أن يكون التغيير إيجابيًا ومفيدًا للمجتمع .

الأسباب الاساسية للمظاهر اللاأخلاقية:

١. العوامل الفردية.

إن العوامل الفردية في المظاهر اللاأخلاقية تتمثل من خلال تفاعل مجموعة من الصفات الشخصية والميول والمحفزات النفسية الذاتية التي قد تجعل الفرد أكثر عرضة للانحراف عن القيم والمعايير الاجتماعية السائدة، فالفرد قد يتأثر بطموحات غير مدروسة من اجل يحقق مكاسب

مادية أو مكانة اجتماعية، حتى وإن كان ذلك المكسب يكون على حساب القيم أو القوانين النافذة ـــ وهذا نلاحظه كثيراً في مجتمعنا فنرى سياسي معين يقوم بكل ما هو منافي للقيم الاسلامية والمجتمعية من اجل منصب، كذلك نرى موظف يعمل ما هو مخالف للدين الاسلامي من اجل المال وها نراه في جميع دوائر الدولة بل حتى على مستوى الاطباء وغيرهم ـــ هذه الرغبة في تحقيق المصلحة الشخصية بأي وسيلة حتى وان خالفت العرف والتقاليد والقوانين ترتبط في كثير من الأحيان بضعف الضبط الذاتي وقلة الحس بالمسؤولية تجاه الآخرين، وإذا ما اجتمعت عند الفرد هذه الصفات مع وجود بيئة عمل تفتقر إلى الرقابة الفعّالة، فإن فرصة تحولها إلى سلوكيات لا أخلاقية فعلية تكون عالية جداً، ومن أمثلة ذلك هو سلوك بعض المسؤولين في مؤسسات الدولة الذين يستغلون مناصبهم لمصالح شخصية وهذا يبرز من خلال مسؤولين في اعلى المستويات والمناصب في الدولة نزولاً للمدراء العامين بل حتى الموظفين العاديين البعض منهم يستغل وظيفته للمنفعة الشخصية، فمعظم الدوائر نرى فيها انتشار المظاهر اللاأخلاقية ابتداءً من الرشوة والتسيب في الدوام وابتزاز احياناً وغيرها من الاعمال التي نهى عنها الشرع، وهذه الانماط في المؤسسات عادة ما تسبب تراجع الموارد المعرفية لدى الموظفين، مثل عم شعورهم بمعنى العمل، ويضعف أيضًا مواردهم الأخلاقية، ويضعف قدرتهم على اتخاذ قرارات أخلاقية حتى في مواجهة المخاطر.

العوامل الاجتماعية.

أهتم الاسلام بقضية الأمن الاجتماعي فهي قضية الإسلام ومقصودة الأكبر، فمن خلال الأمن يحفظ مقصود الشرع من الخلق وهي خمسة كما ذكرها العلماء، وهو أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم ونسلهم ومالهم، ومن مظاهر اهتمام السنة بالأمن المجتمعي بين الناس :الحث على أن يعم الأمان في التعامل بين الجيران، بحيث يكون الجار أمانا على جيرانه، أما من كان يشكل مصدر خوف وقلق على جيرانه فقد نفى عنه النبي صلى الله عليه وسلم الإيمان ففي الصحيحين عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :**لا يدخل الجنة من لا يأمن جاره بوائقه** "(رواه البخاري ومسلم)، كذلك عدم اذية الناس باللسان او اليد ففي الصحيحين أيضا عبد الله بن عمرو يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم» :**المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده**، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه«، وعند الترمذي وابن حبان »والمؤمن من أمنه الناس على أموالهم ودمائهم.«، ومن وصايا الاسلام العظيمة الحث المستمر على تفعيل دور الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سمعت رسول

الله صلى الله عليه وسلم يقول" من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان "متفق عليه.

ومن هنا فإن العوامل الاجتماعية لها دور في بروز المظاهر اللاأخلاقية التي تعد نتاجًا من التفاعل بين البنى المؤسسية والأنماط الثقافية والعلاقات الاجتماعية بين الافراد داخل المجتمع، ان هذه العوامل لا يمكن ان تعمل في فراغ، بل تستمد في قوتها من السياق التاريخي والثقافي والسياسي، فعلى سبيل المثال، التقاليد والاعراف الراسخة عند الافراد التي تمنح قيمة عالية للانتماء العائلي أو المجتمعي يمكن أن تؤدي، دون قصد، إلى تطبيع بعض أشكال المجاملة (Suvedi, 2024)، وفي ظل التفاوت بين ابناء المجتمع تميل بعض الفئات إلى انتقاء ما يخدم مصالحها الشخصية اي تعزيز السلوك النفعي على حساب المبادئ الأخلاقية الثابتة، كما **أن** البيئة الاجتماعية التي تكون مشحونة بعدم المساواة الاقتصادية أو التهميش السياسي كما في مجتمعنا تنتج حركات خاصة تدفع باتجاه السلوكيات اللاأخلاقية، ففي المجتمعات التي ترتفع فيها عدم المساواة في الدخل بشكل ملحوظ تضعف فيها فرص الرقي الاجتماعي القائم على الكفاءة، فقد ينظر الشخص إلى الممارسات غير القانونية كوسيلة مشروعة لتعويض غياب العدالة المؤسسية (Oluwagbade,2023، & Akpan)،هذا التصور الخاطئ للفرد يصبح أكثر رسوخاً عندما تضعف المساءلة أو تغيب الشفافية في إدارة الشأن العام للمجتمع، وهذا يدفع المواطنين إلى الاعتقاد بأن المخالفات المنتشرة في المجتمع بانها مقبولة حتى وان خالفت الشرع والتقاليد طالما أنها منتشرة وعقوبتها غير حاسمة، والمؤسسات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية لا تعمل بشكل منفرد، بل تتأثر بما يتوقعه منها المجتمع والأطراف المحيطة بها (مثل العملاء، الحكومة، المجتمع المدني...)، لذلك فهي تحاول دائمًا أن تكسب القبول والثقة من خلال جعل سلوكها وسياساتها منسجمة مع هذه التوقعات: يعني: إذا كان اهتمام المجتمع بالبيئة، فان المؤسسات تحاول إظهار اهتمامها بالبيئة، وإذا كان المجتمع يركز على العدالة أو الشفافية فان المؤسسات تحاول الالتزام بها(Subhan Ullah et al., 2019) ،

ومن أهم المخاطر والآثار للمظاهر اللاأخلاقية والتي تؤثر على الفرد والمجتمع منها تفكك المجتمعات نتيجة العنصرية والكراهية بين افراد المجتمع، وانتشار الجرائم والقتل، وزعزعة الأمن والأمان في المجتمع، ومن المظاهر اللاأخلاقية فقدان الاحترام للفرد تجاه من هم أكبر منه سناً، وظلم الآخرين وأكل حقوقهم والاعتداء عليهم، ومن الاعراض التي تنتشر هي تفشي العادات والمظاهر السلبية مثل ظاهرة هتك الأعراض والغش وما إلى ذلك، تدهور نهضة وحضارة الأمة كما يحصل لشبابنا وتأثرهم بالتفاهات التي تنشر على مواقع التواصل، وان اتباع الفرد لأهوائه

وشهواته يؤدي إلى فساد قيمه وأخلاقه، وان غياب الاحترام بين الأشخاص الذي يتجلى من خلال تعدد حالات الحقد والعداء والبغيضة بين الأفراد، ومن الاسباب التي تؤدي الى المظاهر اللاأخلاقية هي عدم تحمل الوالدين لمسؤولية ابنائهم وسوء التربية لهم وقلة الرقابة على سلوك الأبناء والتفكك الأسري كالطلاق وغيرها، عدم قيام الشباب بالمشورة الأخلاقية ممن هم قدوة، وضعف الوازع الديني لدى الافراد والابتعاد عن مجالس العلم والدين، التأثر بأصحاب السوء مما يدفعهم للقيام بأعمال سيئة كالتدخين والمخدرات، وعدم احترام الوالدين والتلفظ بألفاظ سيئة، ومن الاسباب ايضاً سهولة الوصول إلى المواد والمواقع المخلة بالآداب، وعدم قيام الدولة بالرقابة أو المنع لذلك، المشهد الإعلامي الموجه وغير المنظم حيث لا يخضع المحتوى الإعلامي للرقابة فمن الممكن إغواء الصغار والكبار بالإعلانات المضللة والمشاهد غير الأخلاقية الخادشة للحياء كما يحصل حاليا من قبل بعض الفاشينستات التي تستغل من قبل البعض لعمل اعلانات تافهة، كذلك الجهل والفقر وعدم توافر بعض الاحتياجات المهمة للفرد ممكن أن تدفعه إلى السرقة والنصب والاحتيال، التقليد الأعمى والشعور بالنقص من حياة الغرب والتشبه بهم من حيث طريقة لباسهم وبعض عاداتهم، فدخول الثقافات المختلفة التي تعارض ثقافتنا كالثقافة الغربية تؤثر على الشباب من خلال التأثير على إحساسهم بالانتماء إليها وتطبيقها، التقصير في الرقابة من قبل الأسرة والمدرسة في توعية الشباب، وسعي بعض الشباب إلى مجاراة تطورات العصر ومواكبته.

العوامل الاقتصادية والسياسية.

إن العوامل الاقتصادية والسياسية تتداخل مع بعضها على نحو واحد في تشكيل البيئة التي تسمح للمظاهر اللاأخلاقية بالانتشار، وان التساهل في البنى المؤسسية والقانونية وغياب التنفيذ الفعال للقوانين، يخلق مناخًا مناسبا يسمح من خلاله للمصالح الشخصية بالتغلب على المصالح العامة (Suvedi, 2024)، وحين تكون مؤسسات الدولة تفتقر إلى الضوابط وعدم القدرة من تطبيق القوانين، يصبح المسؤولون أقل عرضة للمساءلة، وهذا يزيد من كثرة الوساطات والمحسوبية والولاءات الشخصية لأفراد معينة بدلاً من الولاء للوطن والمجتمع ويصبح التحكم في توزيع الموارد والفرص لأشخاص فاسدين، هذه الحالة تكون دائرة من الفساد تعززها مصالح الطبقة السياسية والاقتصادية المسيطرة في البلد، إذ ان اي سياسية قائمة على جعل السلطات في أيدي افراد معينة ومنحهم الحرية شبه المطلقة لاتخاذ كافة القرارات الاقتصادية والسياسية حسي رؤيتهم وبعيداً عن أي رقابة مجتمعية حقيقية ، هذا التكوين المتسلط يؤدي إلى عدم ثقة الجمهور بالمؤسسات العامة للدولة والتراجع من المشاركة بالعملية السياسية، ومن الناحية الاقتصادية

يؤدي توجيه الموارد العامة نحو مصالح شخصية أو مشاريع غير منتجة إلى إضعاف قدرة الدولة على تمويل الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والبنية التحتية للشعب، والفساد الاقتصادي لا يكون فقط في اختلاس اموال الشعب فقط بل أيضًا يكون في الإنفاق العام لخدمة مشاريع ليست ذات جدوى اقتصادية اي مشاريع وهمية وفاشلة الغاية منها لفائدة الطبقة الحاكمة اي تكون سرقات مقننة، وتتضاعف الأثار السلبية لهذه الممارسات عندما يرافقها غياب الشفافية في العقود الحكومية والمشتريات العامة، وهذا يؤدي إلى سيطرت أطراف معينة ومحددة على السوق وإقصاء المنافسين الاخرين، وحتى في حالة وجود قوانين صارمة لمكافحة الفساد والقضاء على المحسوبية والرشوة، يبقى الخلل في التطبيق او التطبيق الانتقائي للقوانين والتحيز القضائي عائقًا أمام إحداث تغيير ملموس في الواقع، كذلك تؤثر السياسات المالية والنقدية في تشكيل الحوافز الاقتصادية للسلوكيات الأخلاقية أو غير الأخلاقية، هذه التفاعلات المعقدة بين العوامل الاقتصادية والسياسية تجعل صعوبة معالجة جذرية للمظاهر اللاأخلاقية بعيداً عن إصلاح شامل لأنماط الضبط المؤسسي او الحوكمة وآليات الرقابة والنظم القانونية الموجهة للنشاط الاقتصادي، إن تعزيز الفعالية للمؤسسات وضمان استقلاليتها عن النفوذ السياسي المباشر يعد اهم خطوة من اجل كسر الدائرة المستمرة التي تربط المصالح الاقتصادية الضيقة بالممارسات السياسية غير المسؤولة والتي تنعكس سلبا على كل المجتمع .

المظاهر اللاأخلاقية تكون في مجالات متعددة:

١.المجال الاقتصادي

يعد المجال الاقتصادي أحد أكثر البيئات عرضة لظهور الممارسات اللاأخلاقية، وذلك نظراً لتشابك المصالح بين مختلف الافراد والمؤسسات وتتعدد مستويات النفوذ والتأثير في سياق الأعمال التجارية في هذا المجال، لقد برزت أنماط كثيرة من الانحرافات في المجتمع تتراوح هذه الانحرافات بين الفساد المباشر كالرشوة والابتزاز، وانتهاءً بممارسات أكثر تعقيدًا ترتبط ضعف او قصور في ادارة المؤسسات وغياب الشفافية وضعف المساءلة وانتشار الواسطة والمحسوبية والتحايل على القانون (Bhutani,2024) ، وعندما تضعف الرقابة في المؤسسات للشفافية في التعاملات المالية، تكون الفرصة مهيأة أمام الفاسدين لاستغلال الثغرات القانونية والإدارية من اجل الحصول على المكاسب السريعة بغض النظر عن الأثر الاجتماعي أو البيئي، و ظهور مشكلات عديدة مثل التلاعب بالأسعار؛ إذ يقوم بعض التجار بالتنسيق السري فيما بينهم للتحكم في الأسعار بما يخدم مصالحهم الشخصية على حساب المال العام، وان ضعف الرقابة والادارة السيئة تؤدي الى انتشار ممارسات لا أخلاقية مثل غسيل الاموال والتلاعب بالعروض التجارية،

وما يترتب عليها من ضعف المنافسة وفقدان الثقة في الأسواق، ويجب الانتباه إلى التحديات القانونية والتنظيمية المرتبطة بالشفافية وحماية التجار، وأن الأزمات الاقتصادية تخلق بيئة خصبة لتصاعد الفساد والمعاملات المشبوهة، فيكون الحل من خلال التشريعات القانونية التي تؤدي من القضاء على الفساد الاخلاقي، وزرع ثقافة مؤسسية قائمة على النزاهة، إلى جانب الادارة الجيدة (Ibrahim al, el, 2021).

٢.المجال الاجتماعي .

يسعى كل انسان ان يفهم ذاته والعالم من حوله وذلك من خلال منظور القيم و المعايير الأخلاقية، محاولًا فهم واستكشاف السلوك الصحيح و الخطأ في سياقات متعددة ومختلفة الأبعاد، إذ تعد القيم الأخلاقية والسلوكيات هي مرآة تعكس مدى التطور الفكري والتغيرات الثقافية للأفراد والمجتمع، وأن مسعى الإنسان نحو تحقيق فهم الاخلاق بشكل متعمق هو مسعى مستمر و معقد، والقيم الأخلاقية تشكل للفرد إطارًا يساعده على تحديد أهدافه و أفعاله، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر عدلاً، وإن رحلة البحث عن المبادئ الأخلاقية التي تتماشى مع التغيرات السريعة و التحديات المعاصرة، تعكس مدى التزام الإنسان بتحقيق التوازن المطلوب بين نفسه ومجتمعه وبين الاعراف والتقاليد ، مما يعزز السعي الدائم نحو عالم أكثر فهمًا و تماسكًا.

المظاهر اللاأخلاقية تتمثل في تدهور القيم الأخلاقية والاجتماعية لدى الأفراد أو الجماعات في المجتمع، مما يجعل الافراد من التخلي عن المبادئ و التقاليد والقيم التي تضبط العلاقات الاجتماعية بين الافراد، وتظهر المظاهر اللاأخلاقية في المجتمع من خلال سلوكيات يمارسها الافراد مثل الكذب، السرقة، الفساد، التخلي عن الاخلاق الاسلامية، ففي السياق العراقي، تتمثل المظاهر اللاأخلاقية من خلال مجموعة من السلوكيات التي تنتهك الأعراف الدينية و التقاليد المجتمعية مثل الغش، الكذب، التحرش، سب الدين من قبل بعض الشباب، الاختلاط غير الشرعي بين الجنسين، تبرج النساء، التخلي عن القيم الدينية، و الانحرافات الجنسية، إضافة إلى التساهل في الحقوق و الواجبات الاجتماعية، ومن أسباب تفشي ظاهرة المظاهر اللاأخلاقية في المجتمع **تأثير العولمة، الفقر والبطالة، تفكك الأسرة، العوامل التربوية، قلة الوعي الديني.**

٣.المجال التكنولوجي والرقمي:

المظاهر غير الأخلاقية في المجال التكنولوجي تكون في مجموعة من السلوكيات والممارسات التي تضر بالمعايير الأخلاقية، خصوصاً في تكنولوجيا المعلومات والأخلاقيات الرقمية، اذ يمكن ان تؤدي هذه الانتهاكات إلى عواقب وخيمة على الأفراد والمجتمع، بما في ذلك انتهاكات خصوصية الافراد، واستغلال البيانات وانعدام الثقة في المؤسسات الرقمية.

وهناك أنماطًا جديدة من الممارسات اللاأخلاقية، أبرزها ما يلي:التزييف الأخلاقي الرقمي والذي يعني استخدام الخطاب الأخلاقي بشكل دعائي لتلميع صورة الشركات دون التزام فعلي بالقيم، وظهور الفجوة الرقمية من خلال عدم تكافؤ فرص وصول المعلومات والتقنيات الحديثة، مما يعمّق التفاوتات الاجتماعية والتعليمية بين الفئات والدول، ومن المظاهر ايضاً تهميش الإنسان إذ ان الاعتماد المفرط على الأتمتة– استخدام الانظمة والتقنيات الحديثة– قد يؤدي إلى فقدان بعض الوظائف، وتقليل قيمة العمل البشري، وضعف استقلالية الأفراد، ومن المظاهر التلاعب بالمجتمع من خلال استخدام البيانات الضخمة والمنصات الالكترونية الرقمية للتأثير الخفي على الرأي العام والسلوك الاجتماعي والسياسي، ومن المظاهر السلبية ما يسمى الشر الاصطناعي/التكنولوجي ويظهر من خلال بروز أشكال جديدة من الشر تكون مرتبطة بسوء استخدام التقنيات، مثل الحروب السيبرانية، واستخدام التقنيات الحديثة في الحروب من خلال اطلاق المسيرات لقتل الابرياء كما يحدث في الحرب على غزة الان (بتصرف Chursinova) .& Sinelnikova, 2022

وتشير دراسة (Aydin, 2023) الى ان هناك مظاهر لا اخلاقية في المجال التكنولوجي البحث الطبي على البشر **اي** استغلال التكنولوجيا والعلوم الطبية على حساب سلامة وكرامة الإنسان، مما يجعلها أحد مظاهر الانتهاك الأخلاقي في المجال التكنولوجي ، والآثار السلبية للذكاء الاصطناعي، واستهلاك الموارد بشكل مفرط، وانتهاك الخصوصية، وإساءة استخدام البيانات الشخصية، وقضايا التوازن بين الأمن والخصوصية، وعسكرة التكنولوجيا اي توظيف الابتكارات التكنولوجية في النزاعات المسلحة، مما يثير قضايا أخلاقية حول استخدام العلم والمعرفة لأهداف عنف وقتل الابرياء بدلاً من خدمة الإنسان والمجتمع وكلها تشكل معضلات أخلاقية كبيرة.

الآثار المترتبة على المظاهر اللاأخلاقية

١. الآثار الفردية

تتخذ المظاهر اللاأخلاقية على الأفراد عدة أشكال، تتداخل فيها جوانب متعددة منها النفسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل معقد، فعلى المستوى النفسي، قد تؤدي هذه الظواهر إلى إثارة مشاعر القلق والخوف وعدم اليقين لدى الأفراد الذين يتعرضون لهذه الاثار بصورة مباشرة أو يعيشون في بيئات تنتشر فيها هذه المظاهر، فانخراط الفرد في ممارسات غير أخلاقية أو مجرد التعايش مع هذه الممارسات قد ينتج عنه حالة من الضغط النفسي المستمر، تتجلى هذه الممارسات في ضعف الإحساس بالسيطرة على مجريات الأمور وشعور دائم بالتهديد أو الحرمان من العدالة (chen,2023)، وتشير دراسة (Kouchaki et al., 2018) إلى أن السلوك غير

الأخلاقي يؤدي إلى تجريد الذات من إنسانيتها، اذ يشعر الأفراد بأنهم أقل إنسانية بعد التصرف بشكل غير أخلاقي في موقف معين، عندما يتصرف الفرد بطريقة تخلو من القيم الإنسانية سواء تجاه نفسه أو تجاه الآخرين، وكأنه فقد أو تجاهل كينونته الإنسانية فعلى سبيل المثال اذا قام شخص بالإساءة للآخرين بلا شعور بالذنب أو تعاطف، يمكن القول إنه قد جرد نفسه من إنسانيته، وان تجريد الذات من إنسانيتها سيؤدي لاحقًا إلى مزيد من السلوك غير الأخلاقي والمعادي للمجتمع، وهذا يساعد على خلق دوامة من الأعمال غير الأخلاقية، وتظهر البحث أن تجربة الفجور او الاعتداء على الاخرين تؤثر بشكل فريد على الأفراد، وتؤكد وجود صلة مهمة بين تجريد الذات من الإنسانية ومظهر السلوك غير الأخلاقي.

٢.٢ الآثار الاجتماعية

تتجلى الآثار الاجتماعية للمظاهر اللاأخلاقية في تأثيرها المباشر وغير المباشر على النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمعات، وعلى أنماط التفاعل والعلاقات بين الأفراد والجماعات، فعندما تصبح الممارسات التي تنتهك القيم والمعايير الأخلاقية شائعة أو متسامحا معها، يحدث ما يمكن وصفه بـ"إعادة تطبيع الانحراف"، حيث يفقد المجتمع تدريجياً حساسيته تجاه تلك السلوكيات ويبدأ في اعتبارها جزءا من الروتين اليومي للحياة العامة (Jamiu & Bello, 2012)، وينتج الانحدار القيمي للمجتمع من خلال ضعف المعايير المشتركة التي توجه سلوك الأفراد، ما يفتح المجال لتوجهات شخصية منفردة على حساب المجتمع والمصلحة العامة، ويظهر هذا واضحاً في تراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية الرسمية والمدنية، بما في ذلك السلطة السياسية، اجهزة الادارة العليا ادارة الدولة، المؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام، اذ يؤدي غياب النزاهة والشفافية إلى انخفاض المشاركة المدنية وزيادة حالة عدم الاستقرار، خصوصًا بين الأجيال الشابة، كما تزداد الانقسامات الاجتماعية بسبب الممارسات غير الأخلاقية في توزيع الفرص والموارد على الافراد، مما ينشأ استياءً عند الافراد قد يتحول إلى نزاعات أو احتجاجات ضد الدولة، ويساهم الإعلام في تعزيز هذه الظواهر عبر إعادة تعريف معايير النجاح بشكل منحرف عن الواقع الاصلي، مما يدفع الأفراد إلى تبرير التجاوزات، ومن جهة أخرى، فإن ضعف التربية الأخلاقية والسياسات الثقافية تؤدي إلى زيادة هشاشة القيم والمعتقدات في المجتمع، بينما يوفر التفكير النقدي في التعليم مساحة من اجل مقاومة السلوكيات الضارة للمجتمع، وهذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى تراجع او ضعف الترابط الاجتماعي، وتقليل التعاون بيت افراد المجتمع وانعدام الثقة المتبادلة بينهم، وهذا ينعكس سلبًا على استقرار المجتمع (Lister&LeBaron,2015).

٣. الآثار الاقتصادية:

ان الآثار الاقتصادية للمظاهر اللاأخلاقية تتضمن عدة مستويات من النشاط الاقتصادي، ابتداء من الأداء الفردي للشركات الاهلية وصولًا إلى الاستقرار الكلي للأسواق العامة واقتصاد الدولة، فعلى صعيد المؤسسات، تؤدي هذه الممارسات كالاحتيال أو التلاعب بالتقارير المالية إلى عدم الثقة بمصداقية البيانات التي يعتمد عليها المستثمرون وأصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات، وتتضمن الآثار الاقتصادية للمظاهر غير الأخلاقية، الممارسات التجارية غير الأخلاقية والفساد الذي يعيق بشكل كبير التنمية الاقتصادية والرفاهية المجتمعية، وهذه الممارسات لا تضر بسمعة الشركات فحسب، بل تؤدي أيضًا إلى ازمات اقتصادية كبيرة، وغضب اجتماعي .

تشير دراسة (Viviano Canales Yactayo & Cárdenas Barrios, 2024) إلى أن المظاهر غير الأخلاقية، مثل فساد الموظفين العموميين، يؤدي إلى تخصيص الموارد بشكل غير فعال، وانخفاض الإنتاجية العامة للدولة، وزيادة عدم المساواة بين الافراد والفقر في المجتمع، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إعاقة التقدم الاقتصادي وخلق بيئة عمل غير مشجعة داخل القطاع العام للدولة.

ومن المظاهر ايضاً هو الفساد الطبي يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي من خلال تضخيم تكاليف الرعاية الصحية، وتحويل الموارد، وايقاف الاستثمارات، كما يؤدي بالمرضى إلى انفاق مبالغ باهضه، وانخفاض فرص الحصول على العلاجات، ونتائج صحية سلبية، ويتجلى الفساد في قطاع الرعاية الصحية بأشكال مختلفة، تتجاوز آثاره مجرد ضعف رعاية المرضى، ومن منظور الاقتصاد الكلي، تُثقل هذه الممارسات غير المشروعة كاهل اقتصاد الدولة بشكل كبير من خلال تضخم تكاليف الرعاية الصحية، وتحويل الموارد الحيوية، وعدم الاستثمارات في قطاع الصحة، اضافة الى ذلك، يتضح من تقرير منظمة الصحة الدولية لعام ٢٠١٦ أن هذه الممارسات تضعف مبادئ العدالة والشمولية والجودة التي تدعم أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم (Xia, 2024).

وتشير الدراسات ان الجرائم الأخلاقية تؤدي إلى أضرار نفسية وجسدية، مع الحد الأدنى من التأثير الاقتصادي، ومع ذلك، فإن العواقب العامة للجريمة، بما في ذلك المظاهر غير الأخلاقية، تسهم في الخوف المجتمعي وانعدام الأمن، وتؤثر بشكل غير مباشر على الاستقرار الاقتصادي وجودة الحياة (Šoltés & Stofkova, 2017)

٤. الآثار الثقافية والفكرية:

تمتد الآثار الثقافية والفكرية للمظاهر اللاأخلاقية إلى عمق المجتمع كالمعاني والقيم والعادات والرموز المشتركة التي تمنح الأفراد شعورًا بالانتماء للمجتمع، اذ تؤثر بشكل مباشر على منظومة القيم والمعايير التي تشكل الأساس المرجعي للسلوك الإنساني، وان أحد أبرز هذه التأثيرات هي إضعاف الإطار الكلي للأعراف والتقاليد الأخلاقية المشتركة بين الافراد للمجتمع الواحد بسبب تكرار أنماط انحرافيه بشكل متكرر حتى تصبح مألوفة عندهم، فعندما يحصل خلط عند الافراد بين الرسائل المتناقضة حول ما هو مقبول وما هو مرفوض، فان المجتمع ككل يفقد قدرته على الحكم والتمييز ايضاً، اي ان هذا التشوش القيمي لا يقتصر أثره على الأفراد فحسب، بل ينعكس على الإنتاج الثقافي والمجتمعي، ولا تخلو القنوات وبعض لجان مواقع التواصل والخطابات الإعلامية من سطوة التأثيرات النفعية، وأن تقديم المصالح الشخصية أو الولاءات او الانتماء الضيق على المبادئ الأخلاقية العامة يخلق ثقافة تتكيف مع التجاوزات بدلاً من مقاومتها.

يمكن أن يكون للمظاهر غير الأخلاقية في الأوساط الأكاديمية والمهنية تأثيرات ثقافية وفكرية عميقة، وتتأثر هذه المظاهر مثل التضليل الاعلامي والسرقة الأدبية والاكاديمية، بعوامل مختلفة بما في ذلك الأبعاد الثقافية والضغوط الناتجة من المؤسسات الرسمية، تمتد عواقب مثل هذا السلوك غير الأخلاقي إلى ما وراء الإجراءات الفردية، مما يؤثر على التقدم المجتمعي والفكري الأوسع ،وتتمثل المظاهر غير الأخلاقية للركود الفكري مثل التطرف والانحطاط داخل المجتمع، تعيق هذه الآثار التقدم العلمي والفكري، مما يؤدي إلى التراجع بدلاً من التقدم، من الناحية الثقافية، يعزز الركود بيئة مقاومة للأفكار الجديدة، مما يؤدي في النهاية إلى مجتمع يكافح من أجل الحفاظ على مكانته في الحضارة، ويجب التأكيد على أهمية معالجة هذه القضايا من خلال العلاج الفعال والمبادرات التعليمية لزراعة مجتمع صحي قادر على التغلب على التخلف وتعزيز النمو الفكري والقضاء على المظاهر اللاأخلاقية في المجتمع (Juma & Shehab, 2023)

سبل المواجهة والحد من الظاهرة

١. المستوى الفردي ويتضمن:

-تعزيز التربية الأخلاقية.

يمثل تعزيز التربية الأخلاقية أحد أهم الخيارات لمعالجة المظاهر اللاأخلاقية في المجتمع التي تنتج عن تفاعل عدة عوامل منها الفردية والاجتماعية والسياسية، حيث يمثل الضمير القيمي لدى الأفراد أداة وقائية قبل أن يكون وسيلة علاجية، فالمؤسسات التعليمية التي تستثمر في غرس الفضائل لدى الافراد مثل النزاهة والعدالة والاحترام تسهم بشكل مباشر في تشكيل وعي أخلاقي

راسخ يمكنه مقاومة كافة الضغوط الخارجية أو المغريات المادية (Ibrahim et al2019,p.2)، هذه العملية تبدأ مبكرا، منذ السنوات الأولى من حياة الافراد، حيث تتداخل القيم الأسرية للفرد مع برامج التعليم الرسمي، وهذا ما يستوجب ضرورة التعاون والانسجام بين هذه المحاور بدلاً من تضاربها، فإذا كان الطفل يتلقى رسائل متناقضة بين البيت والمدرسة حول ما هو صحيح وما هو خاطئ، فإن بنيته المرجعية للأخلاق قد تتعرض للارتباك، مما يفتح المجال أمامه من تبني معايير انتقائية مصلحية، ومن الضروري أن يتم دمج التربية الأخلاقية ضمن المناهج الدراسية بوصفها محوراً رئيسياً وليس نشاطًا جانبياً أو مادة ثانوية كما يحصل الان في مدارسنا (Semenenko, et al 2022)، هذا النهج في التربية يعزز ارتباط المتعلم بالقيم الاجتماعية بطريقة عملية ويكسر الحاجز بين المعرفة النظرية والسلوك الفعلي، كما أن تنمية الوعي الأخلاقي للفرد ترتبط بمدى النضج المعرفي والانفعالي الذي يمتلكه الفرد، وهذا ما تؤكده النظريات النفسية للتطور الأخلاقي والتي تؤكد على أهمية الانتقال التدريجي من الامتثال الخارجي للقوانين إلى استيعاب داخلي للمبادئ وتحويلها إلى جزء من الهوية.

وان تعزيز التربية الاخلاقية تعتمد بشكل اساسي على دور الاسرة وهذا ما أخبر به رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم (كل مولود يولد على الفطرة، فأبواه يُهَوِّدَانِه أو يُنصِّرَانِه أو يُمجِّسَانِه) رواه البخاري ومسلم.

تبني السلوكيات الإيجابية

عند تبني السلوكيات الإيجابية يتطلب منا جهدًا مدروسًا يدمج بين الجانب المعرفي للأخلاق مع الامتثال العملي في الوجود اليومي، بحيث يتطور هذا الالتزام بالقيم إلى ممارسات ملموسة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأطر المعرفية وعمليات صنع القرار، لا يُنظر إلى هذا المسار بوصفه امتدادًا للتربية الأخلاقية فحسب، بل يمثل مرحلة متقدمة تُحوِّل المعتقدات النظرية إلى ممارسات عملية قابلة للقياس والملاحظة، تتجلى في سلوك الفرد ضمن أبعاده الشخصية والمهنية والاجتماعية، وان المسؤولية الأخلاقية للفرد ليست سعيًا تافهًا ولكنها عنصر أساسي للهوية الذاتية، والتي تعمل كعنصر أساسي لهذا التبني، فإن تحويل هذه المعتقدات إلى ممارسات يبدأ بإدراك الفرد لتداعيات سلوكه على الآخرين والرفاهية الجماعية، تساهم العادات الأساسية مثل الالتزام بالمواعيد والنزاهة في نشر المعلومات والاحترام لوجهات نظر الزملاء والأقران في تعزيز بيئة من الثقة المتبادلة التي تقلل من احتمالية السلوك غير الأخلاقي (Alotaibi & Shah,2017).

وان من أهم الاستراتيجيات لتعزيز السلوكيات الايجابية هي القدوة، فالقائد الذي يتصرف بعدالة ومساواة، ويواجه الانحراف الأخلاقي حتى من المقربين يرسل رسالة بأن القيم هي التزام حقيقي

للجميع، ويجب الانتباه الى ان تطوير السلوك الإيجابي عملية تدريجية تتطلب منا دعمًا مستمرًا مثل: التذكير بالمبادئ، تقييم السلوكيات، التدريب الأخلاقي، والحوافز التي تكافئ السلوك الايجابي، كما أن الدعم الجماعي من المؤسسات والافراد يساعد على مواجهة الضغوط ويشجع العمل المشترك ضد الممارسات السلبية .

وفي السياق الثقافي والديني يؤثر أيضًا؛ ففي بيئات متعددة الثقافات، من المهم إيجاد أرضية مشتركة تحترم التنوع الثقافي دون التفريط بالمبادئ الأساسية .

٢. المستوى المجتمعي ويتضمن:

- تفعيل دور المؤسسات التربوية:

ان تفعيل دور المؤسسات التربوية يستدعي من القائمين تبني نهج متكامل يربط بين رسالة المؤسسة التعليمية وبناء منظومة قيمية قادرة على مواجهة المظاهر اللاأخلاقية المتزايدة بفعل التحولات الاجتماعية والتكنولوجية الحديثة، فالمؤسسات التربوية ليست مجرد أماكن لتلقين المعلومات والمعارف، بل بيئات اجتماعية وثقافية يمكن أن تشكل خطوط الدفاع الأولى ضد انتشار السلوكيات المنحرفة إذا ما أديرت وفق رؤية واضحة ومتكاملة ، وتلعب هذه المؤسسات دورًا محوريًا في التخفيف من المظاهر المجتمعية السلبية من خلال تعزيز قيم التسامح والسلام والمسؤولية الاجتماعية، من خلال المناهج المتطورة التي تدعوا للتسامح والمشاركة المجتمعية، ويمكن للمدارس معالجة قضايا متعددة تتعرض لها مجتمعاتنا مثل التطرف والعنف والتنمر والضرر الاجتماعي وغيرها (Ibrahim ,al ،el,2021) .

-تنمية دور الإعلام في نشر القيم:

الإعلام بمختلف وسائله التقليدية والحديثة يلعب دورًا مهماً في تشكيل سلوكيات الافراد الاجتماعية وترسيخ القيم او هدمها، فالقوة التأثيرية لوسائل الاعلام لا تقتصر على نقل المعلومات فقط، بل تتجاوز ذلك لتصبح أداة لإعادة إنتاج القيم والمعايير الأخلاقية التي يتبناها الأفراد والجماعات في حياتهم اليومية، ومن اجل تحويل هذا الدور إلى قوة دافعة لنشر القيم الإيجابية، لا بد من تبني نهج او طريقة شمولية تعمل على إصلاح بيئة العمل الإعلامي وضبط معاييره المهنية بما ينسجم مع مبدأ المسؤولية الاجتماعية (Jamiu, F., & Bello, S. A. 2012)، ويمكن القول بأن تعزيز دور الإعلام يبدأ من خلال غرس أخلاقيات المهنة لدى العاملين في المجال الاعلامي، إذ تعد المظاهر اللاأخلاقية عند بعض الصحفيين والمذيعين – كما هو حاصل في كثير من القنوات المملوكة لأشخاص سياسيين اذ يقوم الصحفيون والعاملون في القناة بتشوية الحقائق من اجل رضا الشخص الممول للقناة سواء كان سياسي او رجل

الاعمال – وان الانحرافات وتزييف الحقائق والتطبيل للسلطة الحاكمة تعد أكبر التحديات أمام قدرة الإعلام على أن يكون فاعلاً تنويرياً (Necić, N. 2021). وللحد من هذه الظواهر يتطلب من القائمين تطبيق معايير سلوك ملزمة وآليات رقابة للقنوات والمنصات الاعلامية تكون فعالة وتمنع تضارب المصالح، إلى جانب بناء ثقافة مهنية ترى في الإعلام رسالة هدفها خدمة المجتمع لا مجرد ادوات غايتها الاساسية تحقيق الربح أو النفوذ، فالإعلام الواعي بالقيم والفضيلة يمكنه أن يكون أداة تعليمية غير رسمية تعزز الدور الذي تقوم به المؤسسات التعليمية، ويتم ذلك من خلال تضمين برامج تربوية معاصرة تعالج قضايا واقعية مرتبطة بالأخلاق والسلوكيات، كالبرامج الوثائقية والتحقيقات الاستقصائية التي يتم من خلالها كشف الممارسات الفاسدة، ومن ادوار هذه الوسائل هو تقديم قصص نجاح ايجابية وفضح الفساد في المجتمع، بهذا الأسلوب يصبح الإعلام مرآة للمعايير القيمية السليمة، ومن جهة أخرى، يحتاج الإعلام الرقمي إلى توظيف إمكاناته التقنية من اجل الوصول إلى اكبر قدر ممكن من الجمهور ممن قد يغيب عنهم تأثير الوسائل التقليدية، المنصات الاجتماعية والبودكاست والمدونات يمكن أن تتحول إلى ساحات نقاش مفتوح حول مفاهيم العدالة والمساواة والمسؤولية إذا ما تمت إدارتها وفق قواعد تحترم الحوار البناء وتحد من خطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة.

المستوى التشريعي والسياسي ويتضمن:

- سن القوانين الرادعة

ان سن القوانين الرادعة يمثل آلية مهمة من اجل السيطرة على الاماكن التي يمكن أن تنمو فيها الظواهر اللاأخلاقية، إذ إن وجود إطار تشريعي وقانوني واضح ونافذ يخلق بيئة قانونية تفرض التزامات محددة وتضع حدوداً دقيقة للسلوك المقبول، مع وضع عقوبات فعالة من اجل تأمين تطبيقها او الالتزام بها، وان فعالية القوانين لا تكمن فقط في صياغتها، بل تتوقف أيضا على توازنها بين الردع والعدالة، وقدرتها على أن تكون قابلة للتطبيق العملي ضمن السياق المؤسسي والاجتماعي القائم (Suvedi, M.2024).

ويمكن تعزيز النزاهة والشفافية وثقة الجمهور عندما تتصرف أجهزة الدولة والمشرعين للقوانين بأخلاقيات ومعنويات عالية، مما يجعلها أدوات فعّالة في مكافحة الفساد، يجب ان يتمتع مسؤولو وضع القوانين بمعايير أخلاقية عالية، ويجب منهم معاملة الجميع على قدر من المساواة والنزاهة، ويمكن للقوانين أن تساعد في الحد من الفساد، وان الإبلاغ عن المخالفات يعمل على غرس المعايير الأخلاقية وردع سوء السلوك من خلال تعزيز عمليات الإبلاغ عن المخالفات،

ويؤثر سن القوانين الفعال على الدوافع الفردية، وبالتالي يساهم في منع السلوك غير الأخلاقي وتعزيز الامتثال للنظام داخل المؤسسات (Hidayat et al., 2023).

وفي النهاية فإن سن القوانين الرادعة هي أفضل الاستراتيجيات الحاسمة للتخفيف من السلوك غير الأخلاقي في مختلف القطاعات، ومنع الفساد في المؤسسات ودوائر الدولة، اذ تشير الأبحاث إلى أن العقوبات الفعالة يمكن أن تقلل بشكل كبير من حالات سوء السلوك في المجتمع.

-تحفيز الشفافية والعدالة:

اصبحت الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة ومطلباً مهماً تسعى الدولة لتحقيقه والعمل به وإظهاره كوجه من أوجه الديمقراطية ومفهوم من مفاهيم الحضارة، لإنها تمثل عنصر الثقة بالإدارة عن طريق فرض رقابة الدولة على أعمال الإدارة لمنع انتشار الفساد الإداري ولهذا السبب تم اعتمادها على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي بسبب ما اكتسبت من أهمية كبيرة على المستوى العملي ويمكن بيان أهميتها من خلال ما يلي:

- تعمل على إزالة الغموض في أعمال الإدارة ومعرفة العاملين فيها لأهداف التي تسعى لتحقيقها.

-الشفافية عنصر أساسي في نجاح التنمية والإدارة.

-تعزز المشاركة والعدالة وتفتح المجال أمام نظام إداري مفتوح.

-تدعم المساءلة وتحد من الأخطاء والفساد وتسرّع إنجاز الأعمال.

-تبرز مصداقية الإدارة بوضوح أنشطتها وتمويلها أمام الشعب.

-تحمي مبدأ المشروعية بخضوع الجميع للقانون وتقليل استغلال السلطة.

-تساعد في اختيار قيادات موضوعية تسعى للصالح العام.

-تسهّل تنفيذ خطط التطوير والتغيير بوضوح وعلانية.

-تفرض رقابة ذاتية على الموظفين وتزيد كفاءتهم مما يوفر وقت وجهد ومال الدولة(Tiwari,2004).

آفاق مستقبلية:

-دور التكنولوجيا في تعزيز الاخلاق.

إن دور التكنولوجيا في تعزيز الأخلاق يكون متعدد الأوجه، مما يؤثر على كل من تطوير الأطر الأخلاقية والتحديات الأخلاقية التي تنشأ من خلال التقدم التكنولوجي، ومع التطور الحاصل في التكنولوجيا، فيتطلب منا إعادة تقييم المعايير الأخلاقية، لا سيما في سياقات الأعمال والخدمات

العامة، ويشكل هذا التفاعل بين التكنولوجيا الحديثة والأخلاق كيفية تعامل المجتمع مع المشكلات الأخلاقية في العصر الرقمي.

وتشير دراسة (Campo, 2020)، الى ان التكنولوجيا تلعب دورًا مهمًا في تعزيز الأخلاق من خلال التأثير على المطورين والمستخدمين بشكل إيجابي أو سلبي، وتعتبر اللوائح الأخلاقية في الصناعة والصحة والتعليم ضرورية لضمان مساهمة التكنولوجيا في مجتمع آمن وإيجابي، مع إعطاء الأولوية لرفاهية الإنسان.

وفي عصرنا الحديث، أصبحت الاعتبارات الأخلاقية اساسية للمهنيين العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات، تتجاوز الجوانب الأخلاقية المهارات التقنية، وتشمل المسؤوليات الأخلاقية المتعلقة بقضايا مثل الخصوصية والأمن وحقوق الملكية الفكرية، يرجع تاريخ أخلاقيات التكنولوجيا إلى سبعينيات القرن الماضي، إذ أثرت مخاوف الخصوصية على قطاعات مثل الصحة والتعليم والتكنولوجيا، مما دفع الشركات التكنولوجية إلى تطوير أدلة السلوك المهني، وتؤكد على السلوك البشري الأمثل عند استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات التي تؤثر على براءات الاختراع وحقوق النشر والخصوصية والأمن، إلخ .. وقد اقترح معظم الباحثين مبادئ أخلاقية أساسية ترتكز على الاحترام ومساعدة الآخرين، مع التركيز على دمج هذه القيم في مختلف المجالات. وتعمل منظمة الدول الأمريكية على تعزيز برامج التربية القيمية لتشجيع تبني مفاهيم جديدة قائمة على حقوق الإنسان، بهدف تعزيز التناغم بين المشاركين، إلا أن هذه البرامج لا تحظى بالانتشار المطلوب في بعض القطاعات (Cornejo-Montoya & García-Cornejo, 2023).

-التغيرات المتوقعة في المنظومة القيمية.

من المرجح أن تشهد المنظومات القيمية في المستقبل تحولات متعددة المستويات نتيجة التفاعل المعقد بين التطورات التكنولوجية المتسارعة في الوقت الراهن، والتحولات الاجتماعية والاقتصادية، والتأثيرات الدولية للقوى الثقافية والسياسية، وان هذه التحولات ليست مجرد احتمالات نظرية بل مؤشرات بدت معالمها بالفعل في السنوات الأخيرة على ارض الواقع، وهذا يتطلب منا قراءة استباقية لما يمكن أن تصل إليه الأنماط الأخلاقية السائدة، وذلك يظهر بشكل واضح من خلال تسارع الابتكار الرقمي والاعتماد المتزايد على الذكاء الاصطناعي والحوسبة الفائقة كل هذا سيعيد اعادة أولويات القيم الإنسانية، إذ تختبر قدرة منظومات الأخلاق على التكيف مع سياقات جديدة لم تكن مطروحة من قبل قد تؤدي هذه الظاهرة إلى ظهور قيم عالمية مجردة بشكل متزايد، مثل «الخصوصية الرقمية» و «الأمن الخوارزمي»، والتي قد تعمل جزئيًا

على استبدال بعض القيم المحلية التقليدية أو تغيير تداعياتها، ومن المتوقع أن تتوسع المعايير التي تحدد القواسم المشتركة بين البشر نتيجة للعولمة الاتصالية والتعاون الاقتصادي، ومع ذلك، من المرجح أن يؤدي هذا التوسع إلى رد فعل تقليدي في سياقات معينة (Nguyen,2023) .

تشير دراسة (Rathour,2014) الى ان التغييرات المتوقعة تتضمن تحول نظام القيم نحو المادية وزيادة تأثير الثقافة الغربية وتراجع القيم التقليدية، هذه التغييرات مدفوعة بالعولمة والتحديث والتواصل الإعلامي، مما يؤثر بشكل خاص على هوية الشباب ومعتقداتهم، وتشير القيم إلى إطار شامل للهوية الجماعية يشمل المعتقدات الدينية، والمواقف تجاه المادية، والمبادئ الأخلاقية، والشعور بالوعي الجمعي، إلا أن العولمة وما يصاحبها من انفتاح إعلامي وتواصل ثقافي أسهمت في إحداث تحولات عميقة في القيم التقليدية، الأمر الذي انعكس على المجتمعات المحلية وأوجد حالة من الارتباك، خصوصًا لدى الشباب، وتؤدي هذه التحولات إلى تراجع وضوح المفهوم المشترك للقيم وتغير بنيتها بفعل عوامل متعددة، أبرزها التسارع في وتيرة العولمة، والانفتاح الإعلامي الكبير، كما أن الشباب يُعدّون الفئة الأكثر عرضة للتأثر بهذه التغييرات نتيجة حرية الاختيار، وتصاعد النزعة المادية، وتقليد الثقافة الغربية، وتبدل بنية الأسرة .

الاستنتاجات:

تشير التحليلات الواردة في هذا البحث إلى أن التحديات الأخلاقية التي تواجه المجتمعات المعاصرة تطلب مقاربات متعددة الأبعاد تعتمد على التفاعل بين الفرد والمؤسسات والسياسات العامة، وان التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة تفرض علينا إعادة النظر في المنظومات القيمية التقليدية وتبني إطار أخلاقي أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع السياقات الجديدة، ومن الضروري أن تعمل كافة المؤسسات التربوية والإعلامية على تعزيز الوعي الأخلاقي لدى الأفراد، مع التركيز على غرس قيم النزاهة والمسؤولية منذ مراحل مبكرة.

وعلى المستوى التشريعي، يجب أن تكون القوانين الرادعة شاملة وواضحة، مع ضمان تطبيقها بشكل عادل وفعال على جميع الافراد، وان التعاون الدولي يلعب دوراً أساسياً ومهماً في مكافحة الظواهر اللاأخلاقية المتعددة، إذ يتطلب تنسيق الجهود بين الدول والتبادل بين المعلومات وتطبيق القوانين، كما أن التكنولوجيا الحديثة إذا ما تم استخدامها بشكل فعال، يمكن أن تكون أداة قوية لتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يسهم في الحد من الانحرافات الأخلاقية، وفي المستقبل من المتوقع أن تشهد المنظومات القيمية تحولات كبيرة نتيجة التطورات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية، هذه التحولات ستفرض التحديات جديدة تتطلب استجابة سريعة وفعالة من جميع

الأطراف المعنية، ينبغي أن تقوم هذه الاستجابة على مبادئ العدالة والمساواة، مع احترام الخصوصيات الثقافية والاجتماعية لكل فرد ولكل مجتمع.

أخيرا، فإن تعزيز القيم الأخلاقية ليس مسؤولية فردية فقط، بل هو جهد جماعي يتطلب مشاركة فعالة من الحكومات والمؤسسات والأفراد، من خلال العمل المشترك، إذ يمكن بناء مجتمعات أكثر عدلاً واستدامة، حيث تكون القيم الأخلاقية هي المحرك الأساسي للتنمية والتقدم.

المصادر:

-القرآن الكريم.

-الأصفهاني، الراغب (٢٠٠٩). مفردات ألفاظ القرآن الكريم. دار القلم،.

-البخاري. محمد بن اسماعيل(د.ت). صحيح البخاري، دار طوق النجاة.

-مسلم بن الحجاج (د. ت) . صحيح مسلم. دار احياء التراث العربي.

-يالجين، مقداد (١٩٨٦). التربية الأخلاقية الإسلامية. دار النفائس.

• Alotaibi, M., & Shah, K. R. (2017). A study of unethical practices in the construction industry: State vs. potential and preventive measures. *Journal of Advanced College of Engineering and Management*, 3, 1–17.

•Aydın, İ. (2023). TEKNOLOJİ ETİĞİ: TEKNOLOJİNİN KARANLIK YÜZÜ ÜZERİNE TARTIŞMALAR. Felsefe Dünyası, (77-EK), 5-37.

•Azher, S., Gohar, A., Laila, A., Mustaghis-Ur-Rahman, R., & Khan, M. (2023). Maintaining business ethics during COVID-19 pandemic: A comparison of ethical theories in a globalized world. Journal of Economic Impact, 5(1), 42–49. https://doi.org/10.52223/jei5012305.

•Bhutani, A. (2024). Corporate social responsibility and business ethics: A case study of TATA group. *International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR)*, 6(5), 1–18. http://www.ijfmr.com https://doi.org/10.54254/2753-7048/34/20231896.

•Campo, T. A. (2020). When Ethics Meets Technology. In Promoting Inclusive Growth in the Fourth Industrial Revolution (pp. 270-286). IGI Global.

•Canaza Merma, R. G., Illacutipa Calcina, B. M., Chagua, E. I., & Mena Ccori, S. G. (2020). Factores sociales que llevan al sujeto f.F.F. A la comisión del delito de actos contra el pudor analizado desde la criminología sociologica. *Revista De Derecho (Valdivia)*, *4*(1), 145–162. https://doi.org/10.47712/RD.2019.V4I1.36.

•Chen, Y. (2023). Modern educational anxiety: Causes, manifestations, and relief. *SHS Web of Conferences*, 179, 05007. https://doi.org/10.1051/shsconf/202317905007.

•Chursinova, O., & Sinelnikova, M. (2022). Technoscience and the Artificial Evil: Ethical Aspect. *Filosofija. Sociologija*, *33*(3).

•Cornejo-Montoya, Y. A., & García-Cornejo, S. A. (2023, August). Ethics in the Digital Age as a Principle of Professional Conduct. In 3rd International Congress on Ethics of Cuenca. IntechOpen.

•Floridi, L. (2019). Translating principles into practices: Five risks of being unethical in digital ethics. *Philosophy & Technology*, 32, 185–193. https://doi.org/10.1007/s13347-019-00354-x.

•Gul, A., Bashir, T., & Mustafa, J. (2020). *Role of Educational Institutions in Building a Peaceful Society*. *4*(2), 267–277. https://doi.org/10.47264/IDEA.LASSIJ/4.2.21.

•Harahap, L., & Isgiyarta, J. (2023). Corruption and fraudulent activities in higher education: A study of literature. Jurnal Manajemen (Edisi Elektronik), 217-237.

•Hidayat, A. S., Yunus, N. R., & Helmi, M. I. (2023). Law enforcement ethics and morality contribution in reducing the culture of corruption. *Education*, *3*(4), 608-618..

•Ibrahim, M. Y., Ibrahim, D. A., Aghimien, O., Paul, A. C., & Ibrahim, O. (2021). Measures for curbing unethical practices among construction industry professionals: Quantity surveyors' perspective. *Australasian Journal of Construction Economics and Building*, 21(2), 1–17. https://doi.org/10.5130/AJCEB.v21i2.7134.

•Jamiu, F., & Bello, S. A. (2012). Unethical practices among journalists and the Nigerian public sphere. *Journal of Communication and Media Technologies Online*, 2(4), 205–218.

•Kanık, L. (2023). Teknostresin nedenleri, etkileri ve çözüm önerileri: Kütüphanelerde. *Aybü Külliye Dergisi*, 100. Yıl Özel Sayısı, 499–526. https://doi.org/10.48139/aybukulliye.1351388.

•Kouchaki, M., Dobson, K., Waytz, A., & Kteily, N. (2018). The Link Between Self-Dehumanization and Immoral Behavior. *Psychological Science*, *29*(8), 1234–1246. https://doi.org/10.1177/0956797618760784.

•Kozlovskyi, Y., Komchatnykh, O., Verbivska, L., Chmil, H., Huk, L., & Bezrukova, N. (2022). Digitalization of the economy: Modern trend of development in the world economy. *WSEAS Transactions on Environment and Development*, 18, 120–135. https://doi.org/10.37394/232015.2022.18.13.

•Lašáková, A., & Remišová, A. (2020). Unethical business practices in the Slovak business environment: State? vs. potential. *Ethics & Bioethics (in Central Europe)*, 10(1–2), 78–95. https://doi.org/10.2478/ebce-2020-0002.

•Lister, J., & LeBaron, G. (2015). Benchmarking global supply chains: The power of the 'ethical audit' regime. *Review of International Studies*, 41, 905–924. https://doi.org/10.1017/S0260210515000388.

•Nair, A., Donohue, R., Cooper, B., & Prajogo, D. (2025). The effect of customers' unethical practices on suppliers' intention to continue their relationships. *Journal of Business Ethics*, 197(1), 523–540. https://doi.org/10.1007/s10551-024-05742-8.

•Necić, N. (2021). Ethical theories, codes, and conflicts in public relations: Applied media ethics studies. *Media Studies and Applied Ethics*, 2(7), 87–100. https://doi.org/10.46630/msae.2.2021.07.

•Nester, W. R. (2010). *The Global Development of Underdevelopment* (pp. 145–179). Palgrave Macmillan, New York. https://doi.org/10.1057/9780230117402_8.

•Nguyen, T. P.-B., Dang, B., Hong, Y., Ngo, H., & Nguyen, A. (2023). Ethical principles for artificial intelligence in education. *Education and Information Technologies*, 28(6), 4221–4241. https://doi.org/10.1007/s10639-022-11316-w.

•Oluwagbade, I. O., & Akpan, U. J. (2023). Beyond accounting: Environmental and social responsibility. *International Journal of Social Sciences and Management Research Metrics*, 9(9), 163–188. https://doi.org/10.56201/ijssmr.v9.no9.2023.pg163.188.

•Prat, J., Muñoz-de Simón-Moya, V., & Méndez-Suárez, M. (2023). Do current regulations prevent unethical AI practices? *Journal of Competitiveness*, 15(3), 207–218. https://doi.org/10.7441/joc.2023.03.11.
•Preuter, S., Jaeger, B., & Stel, M. (2023). The costs of lying: Consequences of telling lies on liar's self-esteem and affect. *British Journal of Social Psychology*. https://doi.org/10.1111/bjso.12711.
•Rathour, S., & Kang, T. K. (2014). Transition in adolescents' value system: A review study. Indian Journal of Health & Wellbeing, 5(10).
•Semenenko, A., Burdun, V., Noskova, M., Kryshtanovych, T., & Alieksieienko, S. (2022). The use of modern digital technologies for the development of the educational environment: Ensuring system development. *International Journal of Sustainable Development and Planning*, 17(8), 2427–2434. https://doi.org/10.18280/ijsdp.1708.
•Šoltés, V., & Stofkova, K. R. (2017). *The economic consequences of crime and other antisocial activities*. *5*, 443–447. https://doi.org/10.12955/CBUP.V5.963.
•Suvedi, M. (2024). The level of corruption in the Democratic Republic of Nepal: An in-depth analysis of root causes, impact, and potential solutions. *Contemporary Research: An Interdisciplinary Academic Journal*, 7(1), 39–58. https://doi.org/10.3126/craiaj.v7i1.67252.
•Tiwari, A. N. (2004, August). Transparency and accountability in administration. Orissa Review, 27–31.
•Ullah, S., Ahmad, S., Akbar, S., & Kodwani, D. (2019). International evidence on the determinants of organizational ethical vulnerability. *British Journal of Management*, *30*(3), 668-691.
•Viviano Canales Yactayo, J. G., & Cárdenas Barrios, C. E. (2024). Corrupción de Funcionarios Públicos y la Afectación Económica al Estado. *Ciencia Latina*, *8*(5), 3013–3033. https://doi.org/10.37811/cl_rcm.v8i5.13763.
•Wang, Z., Ren, S., Chadee, D., & Chen, Y. (2024). Employee ethical silence under exploitative leadership: the roles of work meaningfulness and moral potency. *Journal of Business Ethics*, *190*(1), 59-76.
•Xia, Q. (2024). *The Impact Of Medical Corruption On World's Economy*. https://doi.org/10.61173/pe4xt178.
•Yan, Y. (2014). The moral implications of immorality: The Chinese case for a new anthropology of morality. Journal of Religious Ethics, 42(3), 460-493.

المصادر باللغة العربية:

-شاه، ر.ك.، والعتيبي، م. (٢٠١٨). دراسة للممارسات غير الأخلاقية في قطاع البناء والتدابير الوقائية المحتملة. مجلة الكلية المتقدمة للهندسة والإدارة ، ٣ ، ٥٥-٧٧.

-أيدين، إ. (٢٠٢٣). أخلاقيات التكنولوجيا: مناقشات حول الجانب المظلم للتكنولوجيا. عالم الفلسفة ، (EK)، ٥-٣٧.

-خان، م. ر.، رحمن، م. يو.، ليلى، أ.، جوهر، أ.، وأزهر، س. (٢٠٢٣). الحفاظ على أخلاقيات العمل خلال جائحة كوفيد-١٩ في عالم معولم: مقارنة بين النظريات الأخلاقية ومنظور البحث المستقبلي. مجلة الأثر الاقتصادي ، ٥ (١)، ٤٢-٤٩.

-بوتاني، أ. (٢٠٢٤). المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات العمل: دراسة حالة لمجموعة تاتا. المجلة الدولية للبحوث متعددة التخصصات (IJFMR)، ٦(5)، ١-١٨.

-كامبو، تي إيه (٢٠٢٠). عندما تلتقي الأخلاق بالتكنولوجيا. في تعزيز النمو الشامل في الثورة الصناعية الرابعة (ص ٢٧٠-٢٨٦). آي جي آي غلوبال.

-كانزا. ميرما، آر جي سي، كالسينا، بي إم آي، تشاغوا، إي آي، وكوري، إس جي إم (٢٠١٩). العوامل الاجتماعية التي تدفع الفتيات إلى ارتكاب جريمة الاعتداء على الحياء، مُحللة من منظور علم الاجتماع الجنائي. مجلة القانون ، ٤ (١)، ١٤٥-١٦٢.

-دينغ، ب. (٢٠٢٣). تأثير الإيمان الديني على الأخلاق لدى الناس: الدوافع والتناقضات. في وقائع مؤتمرات الجمعية التاريخية للعلوم (المجلد ١٧٩، ص ٠٥٠٠٧). منشورات إي دي بي ساينسز.

-تشورسينوفا، أو.، وسينيلنيكوفا، م. (٢٠٢٢). التكنولوجيا العلمية والشر الاصطناعي: الجانب الأخلاقي. الفلسفة. علم الاجتماع ، ٣٣ (٣).

-كورنيخو-مونتويا، واي إيه، وغارسيا-كورنيخو، إس إيه (أغسطس ٢٠٢٣). الأخلاق في العصر الرقمي كمبدأ للسلوك المهني. في المؤتمر الدولي الثالث لأخلاقيات كوينكا . إنتك أوبن.

-فلوريدي، ل. (٢٠١٩). ترجمة مبادئ الأخلاق الرقمية إلى ممارسات: خمسة مخاطر لعدم الأخلاق. الفلسفة والتكنولوجيا ، ٣٢ (٢)، ١٨٥-١٩٣.

-جول، أ.، بشير، ت.، ومصطفى، ج. (٢٠٢٠). دور المؤسسات التعليمية في بناء مجتمع مسالم. المجلة الدولية للفنون الحرة والعلوم الاجتماعية (LASSIJ)، ٤ (2)، ٢٦٧-٢٧٧.

-هاراهاب، إل.، وإيسجيارتا، جي. (٢٠٢٣). الفساد والأنشطة الاحتيالية في التعليم العالي: دراسة في الأدب. جورنال ماناجمين (اديسي الكترونيك) ، ٢١٧-٢٣٧.

-هدايت، أ.س.، يونس، ن.ر.، وحلمي، م.إ. (٢٠٢٣). مساهمة أخلاقيات إنفاذ القانون في الحد من ثقافة الفساد. التعليم ، ٣ (٤)، ٦٠٨-٦١٨.

-بول، سي إيه، أغيمين، دي أو، إبراهيم، إيه دي، وإبراهيم، واي إم (٢٠٢١). تدابير للحد من الممارسات غير الأخلاقية بين العاملين في قطاع البناء: منظور مساحي الكميات. اقتصاديات البناء والتشييد ، ٢١ (٢)، ١-١٧.

-سيميو، ب.، أمينات، أ.، وفولارين، ج. (٢٠١٢). الممارسات غير الأخلاقية بين الصحفيين والمجال العام النيجيري. المجلة الإلكترونية لتقنيات الاتصال والإعلام ، ٢ (٤)، ٢٠٥.

-• كانك، ل. (٢٠٢٣). أسباب التوتر التكنولوجي، آثاره واقتراحات الحلول: في المكتبات. مجلة أيبو كولية، العدد الخاص بمئوية السنة ١٠٠، ٤٩٩-٥٢٦. https://doi.org/10.48139/aybukulliye.1351388.

-كوتشاكي، م.، دوبسون، ك.س.، وايتز، أ.، وكتيلي، ن.س. (٢٠١٨). العلاقة بين نزع الإنسانية عن الذات والسلوك غير الأخلاقي. العلوم النفسية ، ٢٩ (٨)، ١٢٣٤-١٢٤٦.

-• كوزلوفسكي، ي.، كومشاتنيخ، أ.، فيربيفسكا، ل.، شميل، هـ.، هوك، ل.، وبزروكوفا، ن. (٢٠٢٢). الرقمنة في الاقتصاد: الاتجاه الحديث للتنمية في الاقتصاد العالمي. معاملات WSEAS في البيئة والتنمية، ١٨، ١٢٠-١٣٥. https://doi.org/10.37394/232015.2022.18.13.

-ريميسوفا، أ.، ولاساكوفا، أ. (٢٠٢٠). الممارسات غير الأخلاقية في بيئة الأعمال السلوفاكية: رجال الأعمال مقابل الدولة. الأخلاقيات والأخلاقيات الحيوية (في أوروبا الوسطى) ، ١٠ (١-٢)، ٧٨-٩٥.

-ليبارون، جي، وليستر، جيه (٢٠١٥). قياس أداء سلاسل التوريد العالمية: قوة نظام "التدقيق الأخلاقي". مراجعة الدراسات الدولية ، ٤١ (٥)، ٩٠٥-٩٢٤.

-براجوجو، د.، كوبر، ب.، دونوهيو، ر.، ونير، أ. (٢٠٢٥). أثر الممارسات غير الأخلاقية للعملاء على نية الموردين في مواصلة علاقاتهم. مجلة أخلاقيات الأعمال ، ١٩٧ (٣)، ٥٢٣-٥٤٠.

-نيستر، دبليو آر (٢٠١٠). التنمية العالمية للتخلف. في العولمة والثروة والسلطة في القرن الحادي والعشرين (ص ١٤٥-١٧٩). نيويورك: بالغراف ماكميلان الولايات المتحدة.

-نغوين، أ.، نغو، هـ.ن.، هونغ، ي.، دانغ، ب.، ونغوين، ب.ب.ت. (٢٠٢٣). المبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي في التعليم. تكنولوجيا التعليم والمعلومات ، ٢٨ (٤)، ٤٢٢١-٤٢٤١.

-• أولواجباد، إ. أ.، وأكبان، ي. ج. (٢٠٢٣). ما وراء المحاسبة: المسؤولية البيئية والاجتماعية. المجلة الدولية للعلوم والبحوث الإدارية، ٩(٩)، ١٦٣-١٨٨. https://doi.org/10.56201/ijssmr.v9.no9.2023.pg163.188.

-مندیز-سواریز، م.، سیمون-مویا، ف.، ومونیوز-دي برات، ج. (٢٠٢٣). هل تمنع اللوائح الحالية ممارسات الذكاء الاصطناعي غير الأخلاقية؟ مجلة التنافسية ، ١٥ (٣)، ٢٠٧.

-برويتر، إس.، ياغر، ب.، وستيل، م. (٢٠٢٤). تكاليف الكذب: عواقب الكذب على تقدير الذات والحالة النفسية للكاذب. المجلة البريطانية لعلم النفس الاجتماعي ، ٦٣ (٢)، ٨٩٤-٩٠٨.

-راثور، س.، وكانغ، ت.ك. (٢٠١٤). التحول في نظام القيم لدى المراهقين: دراسة استعراضية. المجلة الهندية للصحة والرفاهية ، ٥ (١٠).

-أليكسيينكو، تي إف، كريشتانوفيتش، إس، نوسكوفا، إم، بوردون، في، وسيمينينكو، إيه (٢٠٢٢). استخدام التقنيات الرقمية الحديثة لتطوير البيئة التعليمية في نظام ضمان التنمية المستدامة للمنطقة. المجلة الدولية للتنمية المستدامة والتخطيط ، ٨ (١٧)، ٢٤٢٧-٢٤٣٤.

-شولتيس، ف.، وشتوفكوفا، ك.ر. (سبتمبر ٢٠١٧). العواقب الاقتصادية للجريمة والأنشطة المعادية للمجتمع الأخرى. في وقائع المؤتمر الدولي لـ CBU (المجلد ٥، الصفحات ٤٤٣-٤٤٧).

-سوفيدي، م. (٢٠٢٤). مستوى الفساد في جمهورية نيبال الديمقراطية: تحليل معمق للأسباب الجذرية، وتأثير الحوكمة، والحلول المحتملة. البحوث المعاصرة: مجلة أكاديمية متعددة التخصصات ، ٧ (١)، ٣٩-٥٨.

-تيوري، أ. ن. (٢٠٠٤، أغسطس). الشفافية والمساءلة في الإدارة. مراجعة أوديشا، ٢٧-٣١.

-الله، س.، أحمد، س.، أكبر، س.، وكودواني، د. (٢٠١٩). أدلة دولية حول محددات الضعف الأخلاقي للمنظمات. المجلة البريطانية للإدارة ، ٣٠ (٣)، ٦٦٨-٦٩١.

-ياكتايو، جي جي في سي، وباريوس، سي إي سي (٢٠٢٤). فساد الموظفين العموميين والتأثير الاقتصادي في الدولة. العلوم اللاتينية: ريفيستا متعددة التخصصات ، ٨ (٥)، ٣٠١٣-٣٠٣٣.

-وانغ، ز.، رين، س.، تشادي، د.، وتشين، ي. (٢٠٢٤). الصمت الأخلاقي للموظفين في ظل القيادة الاستغلالية: أدوار أهمية العمل والقوة الأخلاقية. مجلة أخلاقيات الأعمال ، ١٩٠ (١)، ٥٩-٧٦.

-• شيا، ق. (٢٠٢٤). تأثير الفساد الطبي على اقتصاد العالم. https://doi.org/10.61173/pe4xt178.

-يان، ي. (٢٠١٤). الآثار الأخلاقية للانحراف الأخلاقي: الحالة الصينية لأنثروبولوجيا جديدة للأخلاق. مجلة الأخلاق الدينية ، ٤٢ (٣)، ٤٦٠-٤٩٣.